دراسة اقتصادية حول دعم السلع التموينية في الجماهيرية العظمى

د. عبد الحكيم أحمد الجدي
كلية الزراعة / جامعة الفاتح

الملخص

اعتمدت الجماهيرية العظمى في سياستها لدعم السلع التموينية على أسلوب الدعم ألسعري للسلع وإدارته من قبل المؤسسة الوطنية للسلع التموينية. ومن خلال دراسة الوضع الراهن لأسلوب الدعم ألسعري أتضح انخفاض كفاءته وتفاقم أعبائه من خلال تسرب السلع لغير المستهدفين وانخفاض كفاءة إدارته بسبب ارتفاع أسعار الشراء وزيادة التكاليف التسويقية للمؤسسة. كما أن استبدال الدعم ألسعري بالدعم النقدي في الدخل، من خلال تحويل قيمته البالغة 153,5 د ل. للفرد سنويا يضمن استفادة المواطن المباشرة منه واستخدامه وفق أولويته بما يرفع من مستوى رفاهيته. ويعتبر من أنجع الحلول للتخلص من التشوهات السعرية، الهذر المالي و الفاقد المصاحب لبرنامج الدعم ألسعري. كما أن تحرير ألأسعار و تولي القطاع الأهلي دور توفير السلع التموينية سيدفع في اتجاه زيادة الإنتاج الزراعي و اكتمال هياكل أسواق تلك السلع مثل الطحن، التعبئة والتغليف بما يحقق زيادة مساهمة قطاع الأعمال الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

أتبعت العديد من الدول سياسات دعم استهلاك السلع الغذائية خلال العقود الثلاثة الماضية رغم اختلاف أساليبها والشرائح المستفيدة منه. منها من أستخدم البطاقات التموينية أو الكوبونات لعموم أفراد المجتمع والبعض أقتصر على الفئات منخفضة الدخل , ونراء دول أخرى تستخدم الدعم ألسعري لبعض السلع التموينية أهمها الدقيق, والبعض الأخر خصص برامج الدعم لاستهلاك الأغذية

بالمدارس أو اقتصر على تقديم وجبات صحية لأطفال المدارس. وفي الجماهيرية العظمى مند انبلاج ثورة الفاتح العظيم، عملت على دعم السلع الغذائية الأساسية عن طريق الدعم ألسعري وجعلها متاحة لجميع أفراد المجتمع بدون استثناء و بأسعار رمزية من خلال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، جاء ذلك كنتيجة لظروف اقتصادية، اجتماعية وثقافية عاناها المواطنين قبل الثورة و بسبب انخفاض مستوى التعليم و الوعي، مما تطلب الأمر التدخل الثوري لغرض الرقي بالمستوى المعيشي والصحي لإفراد المجتمع عن طريق توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة وبأقل من أسعار التكلفة، حيت اعتمدت الدولة في تمويلها على الإيرادات النفطية.

المشكلة البحثية: تتركز المشكلة البحثية في زيادة أعباء الدعم ألسعري واستفادة غير المستهدفين وتسرب السلع المدعومة إلى أسواق الدول المجاورة بأسعار أقل من سعر تكلفتها, كنتيجة للفروقات السعرية والتشوهات الناتجة عنها. بالإضافة إلى انخفاض كفاءة إدارة الدعم المتمثلة في ارتفاع التكاليف التسويقية وزيادة الفاقد أثناء التوزيع.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ألأسلوب الحالي لدعم السلع التموينية "الدعم ألسعري" و احتكار الدولة من خلال إدارة الدعم عن طريق ألمؤسسة الوطنية للسلع التموينية, وتقييم و دراسة كفاءة إدارة الدعم " الكفاءة التسويقية لمؤسسة السلع التموينية". كما تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بإيجابيات التحول إلى الدعم النقدي " زيادة الدخل" وأثره على مستوى الاستهلاك الفردي والكلي بالإضافة إلى أثر ذلك على الإنتاج الزراعي المحلي.

طرق ومواد البحث: استخدمت عدة طرق علمية لعل أهمها الأسلوب ألوصفي المتمثل في العرض ألجدولي و الأسلوب اللفظي للتعبير على تطور الدعم خلال سنوات الدراسة، كما استخدم الأسلوب البياني كجزء مكمل في هذه الدراسة.

فترة الدراسة ومصادر البيانات: شملت الدراسة السنوات الأخيرة (1990-2004ف) حيت شهدت هذه الفترة بعض الإجراءات التي تتعلق بإصلاحات اقتصادية منها تحرير سعر الصرف للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى والتحول للاعتماد على نظام السوق من خلال الحد من دور الدولة في مجال احتكار مزاولة الأنشطة الإنتاجية والخدمية ومنح دور أكبر للقطاع الأهلي في مجال توريد السلع الغذائية. حيت استخدمت في هذه الدراسة بيانات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والمؤسسة الوطنية للسلع التموينية.

النتائج والمناقشة

1. الوضع الراهن لدعم السلع التموينية:

اعتمدت الجماهيرية منذ عام 1972ف. على المؤسسة الوطنية للسلع التموينية بعد تأسيسها في تسيير وإدارة الدعم السعري لعدد من السلع التموينية يحددها قرار من اللجنة الشعبية العامة، حيث أوكلت لهذه المؤسسة توفير السلع التموينية من خلال استيرادها من الخارج أو شرائها من الداخل وتوزيعها عن طريق الجمعيات التعاونية بأسعار موحدة وثابتة في جميع أنحاء الجماهيرية. وكنتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع تكلفة فاتورة الواردات وانخفاض كفاءة إدارة الدعم يلاحظ ارتفاع قيمة الدعم خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد تحرير سعر الصرف للدينار الليبي، وأثره على ارتفاع أسعار الشراء للمؤسسة، لتتحمل ميزانية الدعم وحدها قيمة ارتفاع فاتورة الواردات بسبب الثبات النسبي لأسعار البيع للمواطن من الناحية الأخرى.

جدول(1) يوضح قيمة ونسبة الدعم لمختلف السلع التموينية خلال السنوات(1990-1999ف. ,2004ف.) بالمليون دينار.

السلعة	أجمالي السنوات 1990- 1999 ف.		2004ف.	
	أجمالي قيمة الدعم	النسبة من الإجمالي%	قيمة الدعم	النسبة من الإجمالي%
القمح	338,4	31,8	-	-
الدقيق	517,8	48,6	461,4	46,2
الأرز	68,8	6,4	94,7	9,5
السكر	15,0	1,4	51,2	5,2
زيوت نباتية	37,9	3,6	109,4	10,9
معجون الطماطم	29,0	2,7	47,5	4,8
مكرونة	-	-	62,0	6,2
سميد	-	-	51,7	5,2
شاي	58,3	5,5	27,0	2,7
حليب	-	-	87,3	8,7
خميرة	-	-	5,8	0,6
الإجمالي	1065,2	100	998,0	100

المصدر: حسبت بناء على بيانات المؤسسة الوطنية للسلع التموينية.

حيث تشير البيانات الواردة بالجدول(1). أن قيمة الدعم لمختلف السلع التموينية عام 2004ف. بلغت حوالي 998 مليون دينار حسب الاحتياجات المخصصة، تقدر بنسبة 94 % من إجمالي قيمته خلال عشرة سنوات (1990-1999ف)التي بلغت 1065,2 مليون دينار.

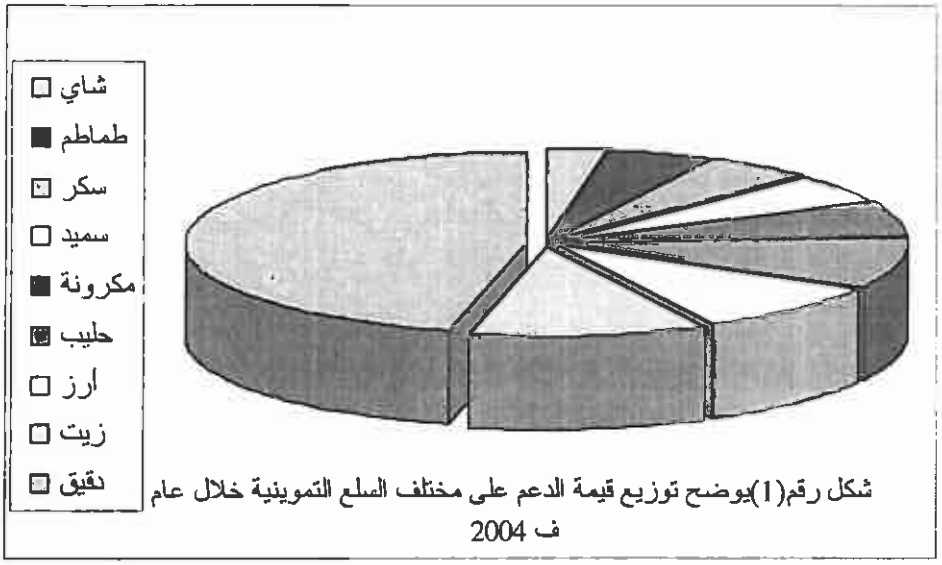

شكل رقم(1)يوضح توزيع قيمة الدعم على مختلف السلع التموينية خلال عام ف 2004

كما تجدر الإشارة بأن المؤسسة الوطنية كانت تحقق فائض اقتصادي خلال التسعينيات من بعض السلع مثل السكر ، ويقتصر دورها بتوحيد أسعار البيع داخل الجماهيرية وحماية المستهلك من أثر ارتفاع ألأسعار العالمية للسلع في بعض السنوات. هذا ويحتل الدقيق نسبة 46,2 % من أجمالي قيمة الدعم عام 2004ف. يليه الزيوت النباتية بنسبة 10,9% و الأرز بنسبة 9,5% (شكل رقم 1).

ويمكن دراسة العوامل المؤثرة على كفاءة الدعم ألسعري من خلال الأتي:

- **التسرب لغير المستهدفين:**

الهدف الأساسي لبرنامج الدعم هو توفير احتياجات المواطن الليبي من السلع التموينية بأسعار مدعومة و ثابتة من خلال المخابز و عضويته بالجمعية التعاونية وفق احتياجاته المخصصة من قبل اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة. وكنتيجة لوجود فرص التربح من خلال إعادة بيع السلع بأسواق الدول المجاورة و استفادة غير الليبيين من دعم الرغيف التي تقدمه المخابز. لقد تم

تقدير قيمة ونسبة التسرب من أجمالي قيمة الدعم لغير المستهدفين بحـــولي 150 مليون دينار سنويا أي ما يعادل 15% من إجمالي قيمة الدعم عام 2004ف.

جدول(2) يوضح قيمة ونسبة التسرب للسلع التموينية خلال عام 2004ف.

قنوات التسرب	قيمة التسرب بالمليون دينار	نسبة التسرب من أجمالي قيمة الدعم %
المساهمين الوهميين	78.0	7.8
المخابز "استفادة غير الليبيين"	50.0	5.0
الجهات العامة	22.0	2.2
الإجمالي	150	15

المصدر: حسبت بناء على بيانات غير منشورة للجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة.

- **انخفاض كفاءة إدارة الدعم:**

من خلال دراسة كفاءة مؤسسة الســلع التموينيــة لقيامهــا بالوظــائف التسويقية المحددة في وظيفتي الشراء والتوزيع يتضح الآتي:

أولا- وظيفة الشراء: انخفاض كفاءة الشراء لدى المؤسسة مــن خــلال ارتفاع أسعار الشراء لعديد من السلع بما يفوق متوسط الأسعار العالمية بنســبة 30% لبعض السلع كنتيجة لإجراءات التعاقد والتعقيدات الإدارية المرتبطة بــه. يتضح ذلك من خلال انخفاض سعر الشراء لمعجون الطماطم للقطاع الخاص بعد إجراءات تحرير سوق هذه السلعة الذي يصل في المتوسط إلى 8 يورو مقارنــة بحولي 12 يورو للمؤسسة الوطنية للسلع التموينية خلال عام 2004ف. وأسعار الحليب الذي بلغت أسعار الشراء للقطاع الأهلي حوالي 67% مقارنــة بأســعار الشراء لدى المؤسسة الوطنية للسلع التموينية خلال نفس العام. بالإضافة إلــى بعض القصور الذي يشوب سياسة المؤسسة في تحديد مصادر ومواسم التعاقــد والتوريد.

ثانيا- وظائف التوزيع: تشمل وظيفتي النقل والتخزين ورغم عدم توفر البيانات اللازمة لتحديد قيمة المصروفات التســويقية للمؤسســة مقابــل قيامهــا بالوظائف التسويقية التوزيعية لعدم الفصل بين ميزانية الدعم والميزانية التسييرية إلا في السنتين الأخيرتين, وفي ضوء ما توفر من بيانــات عــن بعــض بنــود

التكاليف التسويقية للمؤسسة نجدها لا تقل عن 20% من ميزانية الدعم ويرجع ارتفاع التكاليف التسويقية لارتفاع تكاليف النقل وتكاليف التخزين الغير مباشرة المرتبطة بالمخازن والصوامع التابعة للمؤسسة والذي تحسب تكاليفها وفق المفهوم الاقتصادي، على أساس أعلى إيجار يمكن الحصول عليه في حالة ما تم استخدامها من قبل الغير بأسعار السوق. بالإضافة إلى زيادة الفاقد السلعي أثناء المناولة وانخفاض المستوى التقني وزيادة عدد العمالة بالمؤسسة.

- **الآثار السلبية للدعم ألسعري للسلع التموينية:**

من خلال الشكل رقم (2) الذي يشير إلى الصورة العامة لحالة التوازن في سوق السلع الغذائية وأثر تدخل الدولة بدعم أسعار السلع الغذائية على كمية الإنتاج المحلي والاستهلاك لتلك السلع حيث ينطبق هذا النموذج على السلع المنتجة محلياً مثل القمح و الشعير والزيوت النباتية.

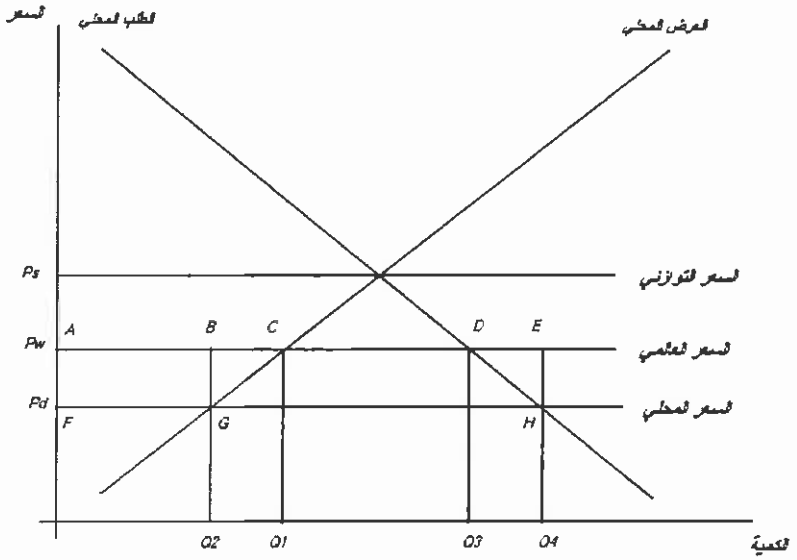

شكل رقم 2 يوضح تأثير سياسة الدعم السعري على الاستهلاك و الإنتاج المحلي

حيث يشير السعر ألتوازني Ps عند التقاء العرض المحلي مع الطلب المحلي للسلع في حالة عدم الاستيراد وهذا يشير إلى ارتفاع السعر Ps بالمقارنة بالسعر العالمي Pw كنتيجة لقصور الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات الطلب السوقي من تلك السلع، لما يتطلب الأمر تغطية العجز من تلك السلع عن طريق الاستيراد، ففي حالة عدم دواعي الدعم سيكون السعر المحلي مساوياً إلى السعر

العالمي عند المستوى Pw وكمية الإنتاج المحلي عند المستوى Q1 والطلب المحلي عند المستوى Q3. وفي حالة تبني سياسة الدعم ألسعري سيكون السعر المحلي عند المستوى Pd أقل من السعر العالمي، حيث يمثل الدعم الفرق بين(Pw-Pd). وعندها سيزداد الطلب المحلي من Q3 إلى Q4 ويتناقص الإنتاج المحلي أيضا من Q1 إلى Q2. ليكون الفجوة ممثلة بالفرق بين(Q4-Q2), وبالتالي يتحتم على الدولة تسديد قيمة الدعم والتي يعبر عن قيمة الدعم للوحدة الواحدة الذي يتمثل بالفارق بين السعرين العالمي والمحلي مضروباً في الاستيراد الكلي. والدي يساوي المساحة BEHG أما بقية الدعم فتدفع بصفة غير مباشرة للمزارعين نتيجة للسعر المتدني الذي يحصلون عليه حيث تشير تحويلات الدخل من المزارعين لصالح المستهلكين المساحة BCG + ABGF, حيث يلاحظ أن التكاليف الاقتصادية الكلية لسياسة الدعم ألسعري أكثر من ميزانية الدعم نفسها لأن مكسب المستهلكين أقل بكثير من ميزانية الدعم نفسها والتي تتضمن تحويلات من المنتجين. بالإضافة إلى دلك فأن للدعم خسارتان، الأولى على حساب المنتجين والأخرى على حساب المستهلكين أنفسهم. فخسارة الكفاءة في الإنتاج "*Production Efficiency Losses*" تقدر بالمساحة BCG وخسارة الكفاءة في الاستهلاك "*Consumption Efficiency Losses*" تقدر بالمساحة DEH وعند طرح خسارة الكفاءة في الاستهلاك من حجم الدعم AEHF يصبح مكسب الاستهلاك أقل من حجم الدعم. بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج المحلي من Q1 إلى Q2, فالدولة التي تدعم السلع المستوردة تخفض من درجة اكتفائها الذاتي.[1] بالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى أهم ألآثار السلبية المترتبة عن تطبيق سياسة الدعم ألسعري في التالي:

1- ارتفاع فاتورة الواردات للسلع الغذائية المستوردة بسبب ارتفاع أسعار الشراء واستيراد السلع الاستهلاكية في صورتها النهائية لعدم اكتمال هياكل أسواق الغداء في الجماهيرية خاصة المتعلقة بالطحن، التعبئة و التغليف.

2- تسرب السلع لغير الليبيين واستفادتهم من دعم الدقيق بشكل مباشر من خلال المخابز.

3- انخفاض الإنتاج المحلي من الحبوب والزيوت كنتيجة لدعم السلع الموردة منها مثل القمح والدقيق أو دعم السلع المكافئة لها مثل الأرز و الزيوت النباتية.

4- زيادة الفاقد السلعي أثناء المناولة والتخزين بالإضافة للفاقد أثناء الاستهلاك كنتيجة لانخفاض أسعار السلع التموينية.

[1] رفيق م. الأمن الغذائي نظرية ونظم وتطبيق كلية الزراعة / الجامعة الاردنية 1999ف.

2- سياسة الدعم النقدي كبديل لدعم أسعار السلع التموينية.

بعد مرور أكثر من 32 سنة على أسلوب الدعم ألسعري للسلع التموينية وإدارته من قبل القطاع العام, وما نتج عنه من ارتفاع فاتورة الدعم وتفاقم أعباه والتشوهات و الأختلالات السعرية التي صاحبته في أسواق الغداء وبعد ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والصحي لدى المواطنين, فأن الاستمرار في إتباع هذا الأسلوب من الدعم قد ترتب عليه سلسلة من التشوهات والاختلالات المتتابعة حتى أصبح معها الداء أخف ضرراً من الدواء.

كما أنا استبدال الدعم ألسعري للسلع التموينية بالدعم النقدي لدخل المستهلك قد يكون أنجع الحلول للمشاكل التي يواجهها أسلوب الدعم الحالي ويعالج العديد من التشوهات الناجمة عن الفروق السعرية في أسواق سلع الغ داء المحلية. ومن خلال البيانات الواردة بالجدول(3) الذي يوضح مخصصات الفرد السنوية من السلع التموينية يتضح إن قيمة الدعم السنوي للفرد تصل إلى 153,5 دينار تقدر بحولي 78,2% من قيمة تكلفة السلع المخصصة للفرد سنوياً، يأتي الدقيق في المرتبة الأولى بنسبة 46,2% من أجمالي قيمة الدعم السنوي للفرد، يليه الزيت بنسبة 10,4% والأرز بنسبة 9,5 % والحليب بنسبة 8,7%.

جدول(3) يوضح مخصصات الفرد السنوية وقيمة الدعم لمختلف السلع التموينية و أسعارها بعد تحرير أسواق تلك السلع بالدينار.

السلعة	الكمية المخصصة للفرد سنويا	تكلفة شراء الكمية المخصصة بالدينار	المبلغ الذي تدفعه الدولة كدعم بالدينار	المبلغ الذي يدفعه المواطن بالدينار	السعر بعد تحرير الأسعار بالدينار
دقيق	144 كجم	77,76	70,992	6,768	0,540
زيت	18 علبة	27,00	16,830	10,170	1,500
أرز	30 كجم	18,12	14,580	3,540	0,604
حليب	47.3 كجم	21,81	13,433	8.372	0,461
مكرونة	15 كجم	12,10	9,525	2,550	0,805
سميد	15 كجم	8,76	7,950	0.810	0,584
سكر	24 كجم	10,70	7,896	2,808	0.446
طماطم	18 علبة	11,45	7,308	4,140	0,636
شاي	2.5 كجم	6.92	4,164	2,760	2,885
خميرة	0.622كجم	1,70	0,895	0.809	2,740
الإجمالي	-	196,30	153,573	42.727	-

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (بيانات إدارة التسويق).

كما تشير البيانات الواردة بالجدول(3) أيضا إلى الأسعار المتوقعة للوحدة من السلعة بعد تحريرها بناء على أسعار الشراء المرتفعة لمؤسسة السلع التموينية، حيث يقدر أن يصل سعر كجم من الدقيق إلى حوالي 0,54 دينار، بما يقدر إن يصل سعر الرغيف الواحد الذي يزن 200جرام إلى 0,15 دينار.[1]

- **أثر تحرير أسعار السلع التموينية وتعويض الدخل بقيمة الدعم على المستهلك:**

يستخدم التحليل الاقتصادي لفهم وتفسير السلوك الاستهلاكي الرشيد للمستهلك من خلال أنفاق دخله على السلع التي تواجهه في السوق مع قدرته على المفاضلة بين السلع حسب أهميتها، لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله وأسعار تلك السلع.

من خلال الشكل رقم(3) أن المستهلك يكون في حالة التوازن عند النقطةA في ظل الأسلوب الحالي للدعم " الدعم ألسعري للسلع التموينية" حيث تتحدد الكمية المطلوبة من السلع التموينية عند المستوى q1 على المحور الأفقي وكذلك الكمية q1 من السلع الأخرى الغير مدعومة على المحور الراسي. ففي حالة رفع الدعم عن السلع التموينية وتحرير أسعارها، سوف تنخفض القدرة الشرائية للمستهلك كنتيجة لانخفاض دخله الحقيقي, حيث يتحرك خط الميزانية من HN إلى HM ويحقق المستهلك توازنه عند النقطة B عند تماس منحنى السواء I2 مع خط الميزانية الجديد HM حيث تنخفض الكمية المطلوبة من السلع التموينية من q1 إلى q2. كما تنخفض الكمية المطلوبة من السلع

[1] - اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة " مذكرة بشأن نظام الدعم السلعي في ليبيا واقعه وسبل إصلاحه 2004ف.

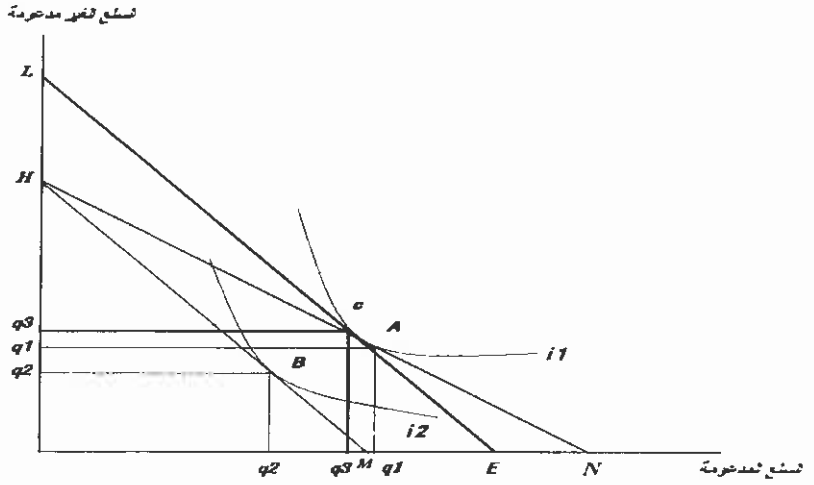

شكل رقم (3) يوضح أثر تحرير أسعار السلع التموينية واستبدال الدعم السعري للسلع بالدعم النقدي للدخل على سلوك المستهلك

الغير تموينية على المحور الراسي إلى q2 ويرجع ذلك بالأساس إلى أن المستهلك سيقلل من أنفاقه على السلع الغير أساسية و الغير مدعومة في السابق لصالح السلع التموينية التي تعتبر سلع ضرورية وتتسم مرونتها السعرية بالانخفاض، فنسبة الانخفاض في الكميات المطلوبة منها تكون أقل من نسبة الارتفاع في أسعارها.

وفي حالة تعويض دخل المستهلك بإحالة قيمة الدعم ألسعري كزيادة في الدخل، سينتقل خط الميزانية إلى أعلى وبشكل موازي لنفسه من HM إلى LEبحيث يكون في حالة تماس مع منحنى السواء الأول I1 عند نقطة التوازن Cوبالتالي سيحقق المستهلك توازنه بحيث تكون الكمية المطلوبة من السلع التموينية المدعومة سابقا عند المستوى q3 (أثر الدخل) وهي أقل من الكمية المطلوبة في حالة سياسة الدعم ألسعري، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض مرونة الطلب الدخلية للسلع التموينية باعتبارها سلع غذائية ضرورية للمستهلك والتغير النسبي في الكمية المطلوبة منها يكون أقل من التغير النسبي في دخل المستهلك. مما سيخصص المستهلك جزء من الزيادة في الدخل لصالح السلع الغير مدعومة على المحور الراسي إلى q3. فعند تحرير أسعار السلع التموينية و تحويل قيمة الدعم إلى المستهلك كزيادة في دخله سيدفع بالمستهلك إلى ترشيد استهلاكه من السلع التموينية من q1 إلى q3 (أثر الإحلال) لصالح الزيادة في الكميات المطلوبة من السلع الغير تموينية من q1 إلى q3 وبالتالي

يتوخى من برنامج تحويل الدعم إلى دخول المواطنين الرفع من مستوى رفاهيتهم.

- **الآثار الايجابية للاستبدال الدعم ألسعري بالزيادة في الدخل:**

التحول من سياسة الدعم ألسعري إلى الدعم النقدي في دخل المستهلك وتحرير أسواق تلك السلع يترتب عليه التخلص من العديد من المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التشوهات السعرية المصاحبة للدعم ألسعري على النحو التالي :

1- القضاء على ظاهرة تهريب السلع والتسرب لغير المستهدفين والدي يقدر بحولي 15% من ميزانية الدعم.

2- رفع الكفاءة التسويقية لأسواق الغداء وتقليص التكاليف التسويقية والفاقد أثناء المناولة.

3- ترشيد الاستهلاك من السلع التموينية وتقليص الفاقد في استهلاك الدقيق الذي يقدر بحولي 20% والناجم عن السعر المنخفض للرغيف.

4- التوسع في زراعة محاصيل الحبوب وزيادة الإنتاج المحلي من الحبوب والزيوت والطماطم كاستجابة لارتفاع الأسعار لمستوى الأسعار العالمية بما يساهم في رفع مستوى دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة الاستثمارات الزراعية الخاصة.

5- تولي القطاع الأهلي للوظائف التسويقية سيؤدي إلى انخفاض فاتورة الواردات من تلك السلع

كنتيجة لارتفاع كفاءة الشراء لديه بالمقارنة بالمؤسسة الوطنية لسلع التموينية و اكتمال هياكل أسواق الغداء في المدى الطويل، خاصة المتعلقة بالطحن، التعبئة والتغليف واستيراد السلع في صورتها الخام، بما يساهم في زيادة مساهمة قطاع الأعمال الزراعية *"Agribusiness"* في الدخل القومي، وتوفير فرص عمل في هذا القطاع.

الخلاصة و التوصيات

من خلال دراسة الوضع الراهن لدعم السلع التموينية والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بأسلوب الدعم ألسعري وما رافقه من تسرب السلع لأسواق الدول المجاورة لوجود فرص التربح واستفادة غير الليبيين بجزء كبير من الدعم، بالإضافة لزيادة الفاقد والهذر الناجم عن ارتفاع تكلفة إدارته.

كما إن استبدال الدعم ألسعري بأسلوب الدعم النقدي في الدخل سيمكن من التخلص من التشوهات السعرية ورفع الكفاءة التسويقية لأسواق تلك السلع واكتمال هياكل ومكونات تلك الأسواق بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي من بعض السلع بما يحقق زيادة في الناتج المحلى الإجمالي. وفي ظل تحرير أسعار السلع التموينية وتوالي القطاع الأهلي الوظائف التسويقية المتعلقة بتسهيل انسياب تلك السلع لأسواق التجزئة يتطلب الأمر أن يقتصر تدخل الدولة في التالي:

- تنظيم وتأهيل الأسواق المركزية وأسواق الجملة وتشجيع الاستثمار في مجالات الطحن, تعبئة وتغليف السلع بالداخل.
- تنظيم وتأهيل مراكز الرقابة والتفتيش على ألأغذية والمواصفات.
- تطوير الأجهزة المختصة التابعة للدولة بشأن توفير المعلومات التسويقية وتنظيم سهولة انسيابها لضمان سيادة المنافسة في جميع الأسواق.
- إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للسلع التموينية، بتحويلها إلى مؤسسة تجارية تحتفظ بحصة 20% في سوق الدقيق تعمل وفق قوى السوق، تمكن الدولة من التدخل المباشر في السوق وقت الحاجة في المدى القصير لضمان سيادة ألأسعار التنافسية، منع الاحتكار ومراقبة المخزون الاستراتيجي.

المراجع

1. المؤسسة الوطنية للسلع التموينية *"مذكرة بشان أعباء الدعم"* 2002ف.
2. اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة *" مذكرة بشان نظام الدعم السلعي في ليبيا واقعه وسبل إصلاحه"*، 2004ف.
3. محمد رفيق *" الأمن الغذائي نظرية ونظم وتطبيق"* كلية الزراعة- الجامعة الأردنية1999ف.
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO" *إدارة التسويق الزراعي والغذائي والعالمي*"القاهرة 2001ف.